S/PV.8091

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٩١

الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أبيبي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد تشنغ لي
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد هاسيبي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1737088 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكركم، سيدي، على دعمكم المستمر لأعمال مكتبي والمحكمة الجنائية الدولية بصورة أعم، على السواء بصفتكم الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، فضلا عن كونكم نائب رئيس جمعية الدول الأطراف.

وأرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لاطلاع المجلس على المستجدات من أنشطة مكتبي في ليبيا بعد تقديم تقريري الأخير في أيار/مايو (انظر S/PV.7934).

وألاحظ مع الأسف أن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال مصدر قلق كبيرا. وفي الواقع، وكما ذكر المجلس مرارا وتكرارا، فإن الحالة غير المستقرة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وما فتئت ليبيا تواجه العديد من التحديات ألا وهي: انتشار الجماعات المسلحة ؛ والأنشطة المستمرة، وإن قلت، التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ؛ والأزمة الإنسانية التي سببها كون ليبيا نقطة العبور الرئيسية لمئات الآلاف من المهاجرين ؛ واستمرار النزاع على السلطة السياسية في العديد من أنحاء البلد.

وفي الوقت نفسه، وبالرغم من تلك التحديات، من الأهمية بمكان أن نشيد بالجهود التي تبذلها جهات فاعلة عديدة – في المقام الأول، الليبيون أنفسهم، فضلا عن جيران ليبيا والشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية، الذين يعملون على تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا عن طريق إقامة حوار شامل للجميع.

وعلى نحو ما أكده مؤخرا كلا الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، فإن إعادة إرساء سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تشكل جزءا من العملية التي ستفضي إلى تسوية سياسية مستدامة في ليبيا.

إن العدالة عنصر هام من عناصر السلام المستدام. وتضطلع المحاكم المختصة بالنظر في الجرائم المرتكبة في ليبيا، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، بدور بالغ الأهمية. وتعد المساءلة عن الجرائم الخطيرة والاحترام الكامل لسيادة القانون عوامل رئيسية يجب تشجيعها ودعمها إذا أُريد لليبيا أن تحقق السلام والأمن والاستقرار. ونحن نسعى جاهدين للاضطلاع بدورنا. وبعد تقريري الأخير أمام المجلس قبل ستة أشهر، أحرز مكتبي تقدما كبيرا في التحقيقات في الجرائم المدعى ارتكابها في ليبيا. وفي ذلك الصدد، أود الآن أن أتناول أحدث أمر بإلقاء القبض أصدرته المحكمة الجنائية الدولية في حالة ليبيا.

ويذكر الأعضاء أنني أبرزت في بياني وتقريري اللذين قدمتهما للمجلس في أيار/مايو تقارير عن الجرائم الخطيرة التي يزعم أنها ترتكب في سياق النزاع بين قوات الجيش الوطني الليبي

ومجلس شورى ثوار بنغازي في مدينة بنغازي وحولها. وعلى وجه التحديد، أشرت إلى تقارير عن جرائم خطيرة، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة، يزعم أنها ارتكبت في أعقاب استيلاء الجيش الوطني الليبي على حي قنفودة في بنغازي في أو حوالي ١٨ آذار/مارس. ودعوت جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وذكرت جميع أطراف النزاع بأحكام نظام روما الأساسي المتصلة بمسؤولية القادة والرؤساء المباشرين عن منع أو قمع ارتكاب قواتهم للجرائم وبتقديم تلك الجرائم للتحقيق والمقاضاة. وأشرت أيضا إلى أن مكتبي يرصد تلك الحالة بشكل وثيق. وفي الأشهر التالية، ظل مكتبي يتلقى معلومات موثوقة عن الجرائم الخطيرة التي يزعم أنها ارتكبت في ليبيا، بما في ذلك في بنغازي.

واستناداً للأدلة التي تثبت ارتكاب هذه الجرائم المزعومة في بنغازي وحولها، قدمتُ طلباً في ١ آب/أغسطس يقضي بإصدار أمر بإلقاء القبض على الرائد محمود مصطفى بوسيف الورفلي. وفي ١٥ آب/أغسطس، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة على الطلب، وأصدرت أمراً بإلقاء القبض عليه. والمشتبه فيه، السيد الورفلي، قائد في لواء الصاعقة الذي يشكل وحدة من وحدات القوات الخاصة التي تتخذ من بنغازي مقراً لها، وهي ما فتئت تنشط في إطار عملية الكرامة التي يشنها الجيش الوطني الليبي منذ أيار/مايو ٢٠١٤.

ونحن ندّعي، استناداً للأدلة التي تمّ جمعها، بأن السيد الورفلي مسؤول عن جريمة الحرب المتمثلة في عمليات القتل المتعمد بالإعدام لستة أشخاص على نحو غير قانوني يُزعم بارتكابها في بنغازي أو حولها بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٧، فضلاً عن عملية إعدام أخرى يُزعم بارتكابها في حزيران/يونيه ٢٠١٦ أو قبله. وقد صُوّرت عمليات الإعدام تلك ونُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي. ويُزعم بأن السيد الورفلي أمر بتنفيذ الاعدامات السبعة أو بأنه نفّذها بنفسه، مما أسفر عن مقتل ٣٣ شخصاً بدم بارد نتيجة تلك الاعدامات.

إن مكتبي يتتبع الأدلة ويطبق القانون، باستقلالية وتجرد، وفقاً لما نص عليه نظام روما الأساسي، وبصرف النظر عن انتماء الجناة أو الضحايا. ومنذ إصدار أمر إلقاء القبض، أوردت تقارير علنية أن الجيش الوطني الليبي ربما ألقى القبض على السيد الورفلي وهو يجري تحقيقاً داخلياً في تصرفاته. وصرح الجيش الوطني الليبي رسمياً بأنه يجري تحقيقاً في ذلك. ولكن مكتبي تلقى أيضاً تقارير تشير إلى أن السيد الورفلي حر طليق، وأنه لا يزال قائداً في لواء الصاعقة، وربما ارتكب مزيداً من أعمال القتل. وأنا أحقق في هذه التقارير.

واسمحوا لي بأن أشدد على أنه بصرف النظر عن أي تحقيق محلي ربما يجري الآن كما تفيد التقارير، ما زالت ليبيا تلتزم التزاماً قانونياً، وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بأن تلقي القبض على السيد الورفلي وتسلّمه فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولي. ويجب نقله إلى المحكمة لمحاكمته. لذلك، أحث اللواء خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي الذي أعلن عن امتنانه لعمل المحكمة في ما يتصل بالدعوى المُقامة ضد السيد الورفلي، على أن يُثبت من خلال إجراءات ملموسة احترامه للعدالة الدولية بأن يكفل إحالة السيد الورفلي فوراً إلى السلطات الليبية لكي يتسنى تسليمه إلى المحكمة من دون إبطاء.

ويذكر المجلس أيضاً أنه في ٢٤ نسيان/أبريل، أعلنت المحكمة عن أمر بإلقاء القبض على السيد التهامي محمد خالد، الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي. ويُزعم بأن السيد التهامي ارتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ما يتصل بأحداث عام ٢٠١١. ويواصل مكتبي التحقيق في قضية السيد التهامي وآخرين مرتبطين بأحداث عام ٢٠١١. والمكتب منخرط أيضاً في تحديد المكان الحالي لوجود كل من السيد التهامي والسيد سيف الإسلام القذافي، وتوفير المعلومات عن هذا المكان حيثما كان ذلك مناسباً. وما زلنا نضع استراتيجيات ونعمل على تنفيذها بغية تيسير تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي لم تُنفّذ بعد.

وبالنسبة إلى السيد القذافي، أشعر بالتقدير إزاء الدعم الذي أعرب عنه أعضاء في المجلس، إذ حثوا السلطات الليبية على الوفاء بالتزامها الذي لم تف به بعد، والذي يقضي بتقديمه إلى المحكمة. إن أولئك الذين يُزعم بتحمّلهم المسؤولية عن الجرائم بموجب نظام روما الأساسي يجب أن يمثلوا أمام العدالة.

ويواصل مكتبي طلب المساعدة من الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات لكفالة إلقاء القبض على الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بإلقاء القبض عليهم. وفي هذا السياق، نحن تصرفنا بنيّة طيبة وأظهرنا أكبر قدر من حسن التقدير في تقديم معلومات محددة تساعد على التعاون. وإننا نعوّل على دعم الدول التي أشركناها في تلك العملية لكي تساعد المكتب في إلقاء القبض على من تشتبه المحكمة فيهم وتسليمهم. وفي هذا السياق، أودُ أن أذكّر بنص القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأحث مجدداً جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الجهود التي يبذلها مكتبي من أجل أن يتسنى تسليم كل من السيد التهامي والسيد القذافي إلى المحكمة ومثولهما أمام العدالة في ما يتعلق بالجرائم المزعومة التي ارتُكبت أثناء أحداث عام ٢٠١١.

وفي ما يتعلق بالسيد عبدالله السنوسي، يواصل مكتبي مراقبة الإجراءات الليبية بشأن الطعن قيد النظر أمام المحكمة العليا الليبية.

ويشير تقييم مكتبي منذ تقريرنا الأخير المقدم إلى المجلس (S/PV.7934)، إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال مأساوية. فالحالة الأمنية ما فتئت متقلبة في ظل اشتباكات عنيفة تقع بين مختلف الفصائل في جميع أنحاء ليبيا. وتذكر التقارير عن حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ترتكبها مختلف أطراف النزاع. وغالباً ما يكون الضحايا من المدنيين.

وثمة سبب رئيسي للشعور بالقلق هو استمرار النزوح الداخلي للأشخاص في ليبيا، مثل التاورغائيين. وعلى الرغم من موافقة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في حزيران/يونيه من هذا العام على اتفاق بين المجتمع المحلي في تاورغاء والمجتمع المحلي في مصراتة، لم تورد التقارير أي تقدم نحو تحقيق عودة النازحين إلى ديارهم.

وأُلاحظ أيضاً بقلق بالغ التقارير التي تفيد بحدوث عمليات قتل غير مشروعة، بما في ذلك إعدام الأشخاص المحتجزين؛ وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري؛ والتعذيب؛ والاحتجازات التي يطول أمدها دون محاكمة أو غيرها من الإجراءات القانونية؛ والاعتقال التعسفي والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من ضروب سوء معاملة المهاجرين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وكما هو مفصّل في تقريري الأخير، فإن الأحداث التي تُثير قلقاً خاصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتضمن الهجوم على قاعدة براك الشاطئ الجوية التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي في ١٨ أيار/مايو، والاشتباكات الأخيرة في منطقة صبراتة بين كتيبة المشاة الثامنة والأربعين – المعروفة أيضاً باسم جماعة الشهيد أنس الدباشي المسلحة – وغرفة العمليات لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. ويشير مكتبي أيضاً إلى استمرار نشاط تنظيم داعش، بما في ذلك الهجوم الانتحاري على محكمة مصراتة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أعلن التنظيم مسؤوليته عنه.

وتلقّى مكتبي أيضاً معلومات تزعم بأن الجيش الوطني الليبي شدد القيود المفروضة على الدخول إلى مدينة درنة خلال الأشهر الأخيرة، بسبب القتال الدائر بينه وبين مجلس شورى مجاهدي درنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتفيد التقارير بأن القيود تشمل منع دخول الأدوية والعلاجات الطبية والبترول إلى المدينة. وتلقّى المكتب تقارير تفيد بأن المئات من سكان درنة قد أُلقي القبض عليهم وهم يحاولون مغادرة المدينة. وأضم صوتي إلى صوت الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد سلامة، في إدانة الغارات الجوية

الأخيرة التي شُنت على حي سكني في درنة، وأسفرت على ما يبدو عن مقتل مدنيين بشكل مأساوي، بمن فيهم على الأقل ١٢ طفلاً وامرأة.

أخيراً، ظهرت تقارير أيضاً بأنه عُثر على ٣٦ جثة لذكور في بلدة الأبيار، الواقعة على بعد ٥٠ كيلومتراً شرقي بنغازي. وهذا يشكل أيضاً مصدر قلق بالغ. وأفيدَ بأن الجثث كانت مقيدة اليدين وظهرت عليها علامات التعذيب وإصابات بالرصاص في الرأس. وأُذكِّر جميع المقاتلين المشاركين في القتال الدائر في ليبيا بأن الحالة في ليبيا لا تزال قيد نظر مكتبي، وإذا بلغت أفعالهم مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، فبالإمكان مقاضاتهم.

إن هذه الاعتداءات الأخيرة والتقارير التي تشير إلى العثور على ٣٦ جثة تحمل علامات التعذيب والإعدام، تضطرني مرة أخرى إلى أن أسترعي انتباه كبار القادة والمسؤولين في جميع أنحاء ليبيا إلى أحكام نظام روما الأساسي التي تحمّل القادة وغيرهم من الرؤساء المسؤولية عن ذلك.

ويمكن أن يكون الأشخاص الذين يعملون بوصفهم قادة عسكريين أو رؤساء في العمل مسؤولين جنائيا عن ارتكاب قوات أو مرؤوسون تحت قيادتهم أو سيطرتهم الفعليتين، أو تحت سلطتهم وسيطرتهم الفعليتين، لجرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي. وبالإضافة إلى مسؤوليتهم عن حماية المدنيين، على هؤلاء القادة التزام بمنع أو قمع قواتهم من ارتكاب الجرائم، وإحالة مرتكبي أي جرائم من هذا القبيل للتحقيق والمقاضاة. وأود أن أكون واضحة: إذا استمر ارتكاب الجرائم الخطيرة الواردة في نظام روما الأساسي في ليبيا، فلن أتردد في تقديم طلبات جديدة لإصدار أوامر قبض. ويجب التوقف عن ارتكاب هذه الجرائم. ويجب على من يشاركون في الأعمال العدائية أن يقوموا بذلك في إطار القانون ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

أود الآن أن أعود إلى مسألة الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، لأنها تمثل مسألة خطيرة لا تزال تشغل بالي وبال مكتبي. وقد أصدرت تعليمات إلى مكتبي بمواصلة تحقيقاته في الجرائم المزعومة ضد المهاجرين العابرين لليبيا. واعتمادا على الوقائع والظروف الدقيقة التي قد يتم إثباتها أثناء إجراء تحقيق كامل، ربما تندرج هذه الجرائم ضمن اختصاص المحكمة. ولكن يجب البت في هذه المسألة من خلال تحليل كل حالة على حدة استنادا إلى الوقائع ذات الصلة وبعد إجراء تقييم لاختصاص مكتبي. وسيجري القيام بهذا العمل مع التقيد الصارم بحدود ولايتنا على النحو المحدد في نظام روما الأساسي.

ووفقا للهدف ٩ من الخطة الاستراتيجية الأخيرة لمكتبي، سنعمل أيضا مع ليبيا والدول والمنظمات الأخرى بشأن هذه المسألة حيثما كان ذلك ملائما، وحيثما نعتقد أننا قادرون على تقديم المساعدة للتصدي للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وحيثما أمكن، فإن جهودنا التعاونية تعزز تنسيق استراتيجيات التحقيق والمقاضاة التي تهدف إلى سد فجوة الإفلات من العقاب ليس بالنسبة للجرائم الواردة في نظام روما الأساسي وحدها، وإنما أيضا للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية والمنظمة الأخرى التي لا تندرج في نطاق ولايتي. فهذه الجرائم تسهم إسهاما كبيرا في استمرار انعدام الأمن والعنف في ليبيا اليوم.

أنتقل الآن إلى بعض التحديات التي تواجه، للأسف، مكتبي بشكل متكرر. إن تحقيقات مكتبي في الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي المزعوم ارتكابها في ليبيا تواجه معوقات بسبب انعدام الأمن المستمر في البلد، الأمر الذي ما زال يمنع فِرَقي من العمل داخل ليبيا. ولا يزال عدم كفاية الموارد يمثل أيضا مشكلة رئيسية. ويتلقى المكتب أشكالا مختلفة من الدعم من أعضاء المجلس والدول الأطراف للقيام بعمله. ومع ذلك، يجب زيادة مواردنا المالية المتواضعة والتي يجب توزيعها على جميع الحالات التي يجري مكتبي تحقيقات فيها حاليا لضمان توفر الموارد الكافية للمكتب لتحقيق المهمة الموكلة إلينا.

كما أن عدم تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة لا يزال يشكل تحديا كبيرا. ويتحمل أعضاء مجلس الأمن، وكذلك الدول الأخرى والدول غير الأطراف، مسؤولية ضمان إلقاء القبض على جميع الليبيين المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة في الوقت المناسب. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الإعلان عن أمري إلقاء قبض في الأشهر الثمانية الأخيرة – أحدهما عن جرائم ارتُكبت في عام ٢٠١١ والآخر عن جرائم ارتُكبت مؤخرا – ينبغي أن يكون دليلا واضحا على أن مكتبي ما زال يعمل بشكل كامل في ليبيا وعازم على الإسهام في تحقيق تقدم حقيقي نحو ثقافة المساءلة عن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي المرتكبة في ليبيا.

إن ما أحرزناه من تقدم وإنجازات حتى الآن قد نتج عن التزام موظفي مكتبي وخبرتهم، فضلا عن علاقات التعاون القوية التي أقمناها مع الشركاء الرئيسيين. ولا يزال مكتبي يتلقى دعما حيويا من عدد من الدول، من بينها هولندا وتونس وإيطاليا والمملكة المتحدة، فضلا عن منظمات دولية وجهات فاعلة أخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتستحق الجهود المثالية لهذه الدول والمنظمات التقدير. وهناك حاجة إلى إسهامات من الآخرين من خلال تقديم الدعم للمحكمة. وعلاوة على ذلك، لا يزال مكتب النائب العام الليبي شريكا قويا وقيما في أنشطة التحقيق التي نقوم بها، وكما هو الحال دائما، ما زلت ممتنة لمواطني ليبيا ولجميع الأفراد والمنظمات الملتزمين بأهداف المحكمة الجنائية الدولية.

أدرك تماما أن السلام والاستقرار في ليبيا سيتطلبان عملا ودعما والتزاما من مختلف الجهات الفاعلة. ويظل تحقيق العدالة للمجني عليهم جراء الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا ومحاسبة الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب فظائع عاملين حاسمين لتحقيق سلام مستدام في بلد طالت معاناته من الصراع. وستظل ليبيا أولوية بالنسبة لمكتبي في عام ٢٠١٨. وقد عقدتُ العزم، أنا وفريقي، على الوفاء بالمسؤولية الموكلة إلى مكتبي بخصوص ليبيا في إطار نظام روما الأساسي، بعد أن أحال المجلس الحالة إليه عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وسيواصل مكتبي القيام بدوره. وكما اعتدنا، فإنا نعول على الدعم الحاسم الذي يقدمه مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

ويجب أن يُلقى القبض على المشتبه فيهم الذين أصدرت المحكمة أوامر بإلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة لمحاكمتهم. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لنشر ثقافة المساءلة عن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في ليبيا وردع ارتكاب جرائم في المستقبل. والاستمرار في الإحجام عن ذلك لهو حرمان لضحايا الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا من العدالة التي يستحقونها تماما. كما سيؤدي التقاعس إلى تشجيع من ارتكبوا جرائم فعلا ومن يعتزمون ارتكاب جرائم عن طريق إرسال رسالة مفادها أن الإفلات من العقاب سيسود وأنهم بعيدون عن طائلة القانون. ولا يمكننا السماح بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية الهامة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان المملكة المتحدة للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على حضورها هنا اليوم مع أعضاء فريقها وعلى تقديمها إلى مجلس الأمن تقريرها الرابع عشر وعرضها لآخر مستجدات أنشطة مكتبة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما عمل مكتب المدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية ككل لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي في ليبيا وفي أماكن أخرى.

إن الحالة في ليبيا لا تزال بالغة الخطورة ومدعاة للقلق الشديد. ومما يثير القلق البالغ أنه يستمر وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني مع الإفلات من العقاب بصورة يومية في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك ضد المهاجرين واللاجئين. وندين الغارات الجوية التي شُنت في تشرين الأول/أكتوبر في درنة. وتراقب المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، عن كثب استمرار أعمال النزاع في ليبيا. ويجب التحقيق بشكل كامل مع المشتبه بارتكابهم إعدامات بإجراءات موجزة وأعمال تعذيب أو إصدارهم أوامر بذلك أو عدم منعهم لهذه الأعمال من جميع الأطراف، ومحاسبتهم على أفعالهم إن ثبت تورطهم. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء التقارير عن حالات إعدام خارج نطاق القانون للمقاتلين المحتجزين، بما في ذلك في قاعدة براك الشاطئ الجوية، والاشتباكات التي تقع في مناطق مثل بنغازي ومصراتة وتسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين.

وبينما ندعم ليبيا دعما كاملا في حربها ضد الإرهاب، فإن لهذه العمليات أثرا إنسانيا ضارا على السكان المدنيين ويجب الالتزام بالقواعد ذات الصلة المنصوص عليها في القانون المحلي والقانون الدولي. ومن الضروري أيضا، بينما يجري إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، إصلاح الهياكل الأمنية لكفالة إخضاع تسلسل القيادة للمساءلة وتعزيز النظام القضائي لضمان أن يكون قويا ونزيها ومستقلا.

والمملكة المتحدة تعرب عن امتنانها على الجهود الجارية التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المزعومة بالرغم من التحديات التي تشكلها الحالة الأمنية الراهنة وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

نلاحظ أن مكتب المدعي العام عازم على استئناف أعمال التحقيق على أرض الواقع في ليبيا وبأسرع وقت ممكن، ونرحب بالخطوات التي يتخذها لتحقيق ذلك. ونلاحظ التحديث الذي قدمه المدعي العام بشأن القضايا المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي والتهامي محمد خالد. نحن نؤيد تماما دعوة المحكمة إلى تعاون أعضاء المجلس وليبيا ودول أخرى لتوفير معلومات لتيسير إلقاء القبض على هذين الرجلين وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية لتجري محاكمتهما بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتُكبت في ليبيا في عام ٢٠١١.

يجب ألا يفلت من يد العدالة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة في ليبيا. وفي هذا الصدد، نذكر ترحيب المملكة المتحدة، وعضوين آخرين في المجلس بالإعلان صراحة في آب/أغسطس عن استعداد الجيش الوطني الليبي للتحقيق في أعمال القتل غير القانونية التي وقعت في بنغازي، والاعتراف بأمر القبض الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بحق محمود الورفلي، وهو عضو في الجيش الوطني الليبي. ونأمل أن نرى تقدما في هذه القضية في المستقبل القريب جداً.

نلاحظ أن مكتب المدعية العامة ما برح يقوم بجمع وتحليل المعلومات والأدلة ذات الصلة بالأعمال الإجرامية المزعومة ضد المهاجرين في ليبيا. ونشجع جميع الدول، بما في ذلك الدول المجاورة لليبيا، على أن تتعاون مع المحكمة، حيثما كان ذلك مناسباً، وأن تزودها بمعلومات موثوقة عن الاتجار بالبشر وعن شبكات التهريب. ومن المهم مساءلة مرتكبي تلك الجرائم عن أفعالهم، من قبيل الجرائم الخطيرة الأخرى المثيرة للقلق في ليبيا.

إن عدم وجود أي تحسن في الحالة يعزز حاجة جميع الأطراف إلى التوصل إلى حل سياسي. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما جهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامه، في هذا الصدد، وتحض جميع الأطراف في ليبيا على العمل معه بصورة بناءة. كذلك تؤكد مجددا المملكة المتحدة دعمها لحكومة الوفاق الوطني.

تثني المملكة المتحدة على استمرار التزام النائب العام الليبي وممثلي ليبيا لدى المحكمة، وتشجع الدول والمنظمات الدولية

والإقليمية ذات الصلة على مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى بناء سيادة القانون في ليبيا.

أخيراً، تعتقد المملكة المتحدة أنه يجب أن تتوفر لدى المحكمة الموارد اللازمة للقيام بعملها، ولكن من المهم استخدام تلك الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها المحكمة في هذا المجال، ونشجع المحكمة على مواصلة السعي من أجل تحقيق الكفاءة. مرة أخرى، تود المملكة المتحدة أن تشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على عرض تقريرها على المجلس اليوم.

السيد أبو العطا (مصر): أود أولاً أن أشكر السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية اليوم في مجلس الأمن عن التقرير الرابع عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

بادئ ذي بدئ، ترحب مصر بالجهود التي تبذلها المحكمة لضمان تحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب، في ليبيا، وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الخصوص، نرى أنه يتعين على المحكمة بالنسبة لحالة محمود مصطفى بوسيف الورفلي، مراعاة لما تضمنته المادة ١ من نظام روما الأساسي لذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، لكونها محكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية. كذلك ضرورة احترام المحكمة لشروط قبول النظر في الدعاوى أمامها، الواردة في المادة ١٧ من نظام روما الأساسي، بما يعني عدم قيام المحكمة بالنظر في قضية المذكور، ما دام التحقيق جار معه وتجري محاكمته من جانب السلطات القضائية الليبية، ما لم يثبت أن تلك السلطات غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك. أما فيما يتعلق بتسليم سيف الإسلام القذافي للمحكمة، فنشدد على ضرورة تقديم جميع أنواع المساعدة اللازمة للحكومة الليبية بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة.

من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تدرك فيه مصر أن الوضع الأمني في ليبيا يعتبر تحديا كبيرا أمام إمكانية قيام خبراء المحكمة بإجراء التحقيقات، وجمع الأدلة من الأراضي الليبية، نرحب بأي شكل من أشكال التعاون والمساعدة تتلقاه المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من مكتب النائب العام الليبي. وبخلاف المعلومات التي يحصل عليها مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية من النائب العام الليبي، أو من السلطات الليبية المختصة، تشدد مصر على ضرورة تأكد مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من صحة المعلومات التي يحصل عليها المكتب عن الجرائم التي تُرتكب في ليبيا، وأن ترد تلك المعلومات من مصادر موثوق بها، وألا يتم التركيز فقط على الادعاءات المتعلقة بجرائم طرف أو فصيل معين، بل يجب أن تتناول المحكمة كل الجرائم التي تدخل في اختصاصها وترتكب في ليبيا، خاصة الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، التي تدعمها دول وتوفر لها المال والسلاح، مما يجعلها قادرة على ارتكاب الجرائم التي تندرج في إطار الولاية القضائية للمحكمة.

تؤكد مصر على أهمية قيام المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة الليبية في إعداد استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم البشعة التي تُرتكب في ليبيا، وتقديم المساعدة اللازمة إلى السلطات الليبية مما يمكنها من إنفاذ العدالة الإرهابيين، بما في ذلك عن طريق إمداد الحكومة الليبية بالأسلحة اللازمة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الهام والجهد الكبير الذي تقوم بهما السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية، ومكتبها في إطار السعي لتثبيت العدالة وعدم الإفلات من العقاب، مؤكدين اعتزامنا مواصلة التعاون معها في هذا الخصوص.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر السيدة فاتو بنسودا على اطلاعنا على آخر

المستجدات على عمل مكتب المدعي العام، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). قبل ست سنوات، أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية نظراً لسياق الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال ثورة عام ٢٠١١.

اتهمت المحكمة الجنائية الدولية سيف الإسلام القذافي بارتكاب أعمال القتل والاضطهاد خلال ثورة عام ٢٠١١، ودعونا جميع الأطراف الفاعلة المعنية الليبية إلى تيسير نقله إلى المحكمة. كما نلاحظ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد التهامي محمد خالد، ونشدد على ضرورة أن يُقدم إلى العدالة الذين شاركوا في الأعمال المروعة التي ارتكبها جهاز الأمن الداخلي الليبي ضد المعارضين لنظام معمر القذافي. ولا بد من مساءلة جميع المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت خلال ثورة عام ٢٠١١.

اليوم، تغير الكثير في ليبيا. البلد ليس خاليا من أعمال العنف المروعة. وما زلنا ندعو إلى احترام حقوق الإنسان في ليبيا. ونلاحظ بقلق بالغ الضربة الجوية الأخيرة في درنة، وهي مدينة ما زالت تحتاج إلى وصول المساعدات الإنسانية إليها فورا ومن دون عوائق. ندين بشدة أيضا الأعمال الشنيعة في الأبيار، حيث عثر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على جثث ٣٦ رجلا أُطلق عليهم الرصاص حتى الموت.

أن انعدام الأمن في البلاد يبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد حل للأزمة السياسية في ليبيا. فالمصالحة السياسية الوطنية هي الأساس لإنهاء الاضطرابات العنيفة التي ما زالت تعصف بالبلاد. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بالخطوات التي تم اتخاذها تماشيا مع خطة عمل الأمم المتحدة التي أعلنت في أيلول/سبتمبر، ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لقيادة الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامه في جهود الوساطة الجارية.

في الوقت الذي تقوم فيه وفود من مجلس النواب بالتفاوض في مجلس الدولة بشأن إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي، نشجع جميع الأطراف الليبية على دعم العملية السياسية في الأمم المتحدة، والعمل معا بروح من التراضي صوب الهدف المشترك المتمثل في ليبيا أكثر سلما وازدهاراً. وندعو أيضا إلى أن يخضع للمساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان أو تجاوزات أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي؛ فلا يمكن لهم أن يفعلوا ذلك مع الإفلات من العقاب.

ولتحقيق هذه الغاية، أكدنا على وجوب أن تجري السلطات في الميدان تحقيقا تاما في عمليات القتل التعسفي في الأبيار، وكذلك في التقارير الأخرى عن عمليات القتل غير المشروع في بنغازي.

وأشرنا أيضا إلى اتهامات المحكمة الجنائية الدولية ضد الرائد الورفلي بارتكاب جرائم حرب فيما يتعلق بقتل ٣٣ شخصا في بنغازي. ويساورنا بالغ القلق إزاء الادعاءات التي تفيد بأن الورفلي نفذ عمليات قتل إضافية في أجدابيا على الرغم من التحقيقات الجارية في أنشطته، فضلا عن التقارير التي تفيد بأن الورفلي قد عاد إلى الخدمة الفعلية على الرغم من التهم الموجهة إليه. وتحث الولايات المتحدة السلطات الليبية المعنية على ضمان تقديم الورفلي إلى العدالة وفقا للقانون الدولي.

وقبل الختام، سأكون مقصرا إن لم أعرب عن موقف الولايات المتحدة بشأن التطورات التي وقعت مؤخرا، المتعلقة بالحالة في أفغانستان. وتعتقد الولايات المتحدة أن أي تحقيق تقوم به المحكمة الجنائية الدولية أو أي نشاط آخر يتعلق بموظفي الولايات المتحدة غير مبرر ولا مسوغ له كليا. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالامتثال للقانون الدولي ولديها نظام وطني متين للتحقيق والمساءلة والشفافية، وهو من بين الأفضل في العالم. ولدى الولايات المتحدة اعتراض طويل الأمد ومستمر من حيث المبدأ، على أي ممارسة للولاية القضائيةللمحكمة الجنائية الدولية على الأفراد التابعين للولايات المتحدة. وبصورة أعم، لا نعتقد أن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يخدم مصالح السلام أو العدالة في أفغانستان.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها الرابع عشر وعلى إحاطتها الإعلامية التي قدمتها هذا الصباح. كما أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا للمدعية العامة وكذلك للمحكمة الجنائية الدولية ككل، على التنفيذ الناجح للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة. وقد سعى المجلس من خلال ذلك القرار إلى إظهار ثقته في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، من خلال تكليفها بمهمة ذات أهمية قصوى، ألا وهي ضمان عدم إفلات المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي من العقاب، كما جاء في ديباجة نظام روما الأساسي.

ويسرنا أن ننوه بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب المدعية العامة من أجل إجراء تحقيقاته في سياق الحالة الصعبة وغير الآمنة عموما في ليبيا. ونظرا لحجم التحديات التي تواجهها المحكمة هناك، فإن دعم مجلس الأمن للإجراءات التي تتخذها المحكمة، فضلا عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يكتسيان أهمية بالغة. ونرحب بالتعبئة الشخصية التي يقوم بها الأمين العام في هذا الصدد، وبالمساهمة القيمة التي يقدمها ممثله الخاص، السيد غسان سلامه، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا. ونؤكد لهما دعمنا الكامل في مهمتهما الصعبة.

وإذ نسعى إلى الاستفادة من مختلف المبادرات ومن الاجتماع الذي عقد في لا سيل – سانت كلو تحت رعاية الرئيس ماكرون في الصيف الماضي، يجب أن توجه جميع الجهود الآن نحو دعم جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنقيح اتفاق الصخيرات. كما أيدت الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن خارطة الطريق التي وضعها الممثل الخاص في بيان صدر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2017/19)، ورحبت بالمناقشات الأولى بين مجلس النواب ومجلس الدولة في أواخر أيلول/سبتمبر، تحت رعاية الممثل الخاص. وكانت تلك المفاوضات التي عقدت في تونس بناءة، وينبغي للخطوات المقبلة للوساطة أن تمكننا من إتمام العمل المتعلق بتنقيح الاتفاق.

وفي سياق جهود الوساطة التي يقودها السيد غسان سلامه، من الأهمية بمكان تقديم دعم ملموس للسلطات الليبية، ولا سيما في مجالي العدالة واستعادة سيادة القانون. وإلى جانب تلك الملاحظات العامة بشأن الحالة في ليبيا، أود أن أدلي بثلاثة تعليقات أكثر تحديدا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن التحقيقات الجارية التي يقوم بها مكتب المدعية العامة تتطلب التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة. وترى فرنسا أن تعاون السلطات الليبية والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول غير الأطراف – ولا سيما أعضاء المجلس – مع المحكمة، يتسم بأهمية قصوى كي يتسنى لها الاضطلاع بعملها في أمن تام، عملا بالولاية التي أسندها لها المجلس والموكلة إليها بموجب نظام روما الأساسي، كما يتبين في الفقرة ١٦ من التقرير.

ومن الضروري تعزيز التعاون بين جميع الدول المعنية – سواء أكانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا – بغية تقديم الدعم اللازم إلى مكتب المدعية العامة بسرعة حتى يتمكن من أداء مهمته. وفي هذا الصدد، فإن تعاون السلطات التونسية والهولندية والإيطالية والبريطانية يستحق تنويها خاصا.

وفيما يتعلق بأجزاء التقرير التي تتناول التحقيقات الجارية، تحيط فرنسا علما بأمر إلقاء القبض الذي أصدرته المحكمة ضد محمود مصطفى بوسيف الورفلي في ١٥ آب/أغسطس. ونحث الجيش الوطني الليبي، كما حثّت المدعية العامة، على تسليم السيد الورفلي إلى السلطات الليبية في أقرب وقت ممكن حتى يمكن تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لالتزاماته بالتعاون مع المحكمة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وهذه خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب ومن أجل تحقيق العدالة النزيهة

في ليبيا. كما تود فرنسا أن تكرر دعوتها إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان تسليم سيف الإسلام القذافي والتهامي محمد خالد إلى المحكمة دون مزيد من التأخير.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتوقعات الواردة في تقرير مكتب المدعية العامة، نحيط علما بالتزام مكتب المدعية العامة بمواصلة منح ليبيا الأولوية خلال عام ٢٠١٨، وبأن يقوم، إذا لزم الأمر، بإصدار أوامر اعتقال جديدة. ونرحب أيضا برغبة مكتب المدعية العامة في إجراء تحقيقات في الحالة المثيرة للقلق بشأن الجرائم المتصلة بالتهريب والاتجار بالأشخاص في ليبيا، التي تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار في البلد، كما أشار السيد غسان سلامه في المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.2032). وفرنسا تتشاطر الآخرين هذا القلق، وهي ملتزمة بالعمل مع شركائنا من أجل مكافحة شبكات التهريب وتعطيل نموذجها الاقتصادي في ليبيا وفي جميع أنحاء المنطقة، في إطار البيان المشترك الصادر في ٢٨ آب/أغسطس بعنوان ”التصدي لتحدي اللجوء والهجرة“.

إن الحالة الراهنة في ليبيا تشير مرة أخرى إلى أن الإفلات من العقاب يغذي انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ويلزمنا ذلك الواقع بالتصدي للتحديات التي تواجهنا في ليبيا؛ ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية ودعم مجلس الأمن. وتظل فرنسا مستعدة لحشد جهودها من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة. ونرحب بعرض التقرير الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتكرر أوروغواي تأكيد دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك للدور الذي تقوم به السيدة بنسودة في مقاضاة المسؤولين عن أخطر الجرائم، على النحو المحدد في المادة ٥ من نظام روما الأساسي.

وترى أوروغواي أن مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم العدوان التي ترتكب ضد حقوق الرجال والنساء والأطفال، تتسم بأهمية قصوى. إن المحكمة الجنائية الدولية تمثل معلما هاما في كفاح المجتمع الدولي ضد الإفلات من العقاب، وارتكاب أخطر الجرائم المرتكبة ضد البشر، التي تنتهك سلامتهم فضلا عن حقوقهم.

إن تنمية الوعي الدولي بضرورة وضع حد للفظائع المرتكبة ضد البشر، سواء كانت فظائع فردية أو جماعية، وصون السلام والأمن، هما سبب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. إن أهمية إنشائها والمهمة المناطة بها تتطلبان منا أن ندعم كل عمل يرمي إلى تحسين إدارة المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نذكر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بضرورة التعاون مع المحكمة حتى تتمكن من أداء مهامها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من الضروري رفع مستوى الوعي بأهمية المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك يجب على الدول أن تنضم إلى نظام روما الأساسي وتصدق عليه، وكذلك على التعديلات التي أدخلت عليه. إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة لم تُنشأ سوى مؤخرا، وتتطلب كل الدعم الذي تستطيع الدول أن توفره لها في اضطلاعها بمهمتها. وينبغي القيام بذلك من خلال التعاون عن طريق توفير المعلومات والامتثال لطلباتها، وفهم عملياتها وضمان تنفيذها وإنجازها.

وفي هذا السياق، من المهم تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية بوصفها هيئة فصل دولية في الجرائم المذكورة في المادة ٥ من نظام روما الأساسي. ولا بد أن تظل المساءلة عن ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة، بصرف النظر عن الجهة أو مكان ارتكابها، أحد الأهداف ذات الأولوية لدى الدول والمجلس على حد سواء.

ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي على أن تنضم إليه، بغية إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وحماية جميع سكان

الكوكب ضد هذه الجرائم البشعة، التي تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن.

ومن المهم، في هذا السياق، تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية بوصفها آلية إقامة العدل متى كانت المحاكم الوطنية غير قادرة على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بليبيا، فمن المؤسف أنه منذ صدور التقرير السابق للمدعي العام، لم تكن هناك أي دلائل واعدة، باستثناء الزخم الجديد الذي أعطته الأمم المتحدة للعملية السياسية والمصالحة الوطنية في البلد. فلا تزال سلطة حكومة الوفاق الوطني تواجه تحديات على الصعيد الوطني، والحصار الذي يفرضه مجلس النواب في طبرق حال دون تنفيذ أحكام الاتفاق السياسي الليبي بشكل كامل.

إن التحديات الكثيرة التي تواجهها ليبيا بعد ست سنوات من الحرب الأهلية تتطلب استجابات سريعة وفعالة من سلطاتها الجديدة. وتتصل تلك التحديات بتهديد الإرهاب الإسلامي وأزمة الهجرة التي تؤثر على مئات الآلاف من الأشخاص، والحالة الإنسانية الطارئة والحالة الاقتصادية الصعبة للغاية وغيرها من المشاكل الخطيرة. وفي هذا السياق، لا بد من العمل على إعادة توحيد البلاد والمصالحة من أجل منع المزيد من إراقة الدماء بين أفراد الشعب وإنهاء الأزمة المؤسسية والصراع العسكري الذي ضرب البلد منذ عام ٢٠١١.

وعلينا أيضا أن نحرز تقدماً صوب هدف التحول الديمقراطي الحقيقي والسلام والاستقرار الدائمين كأساس مستدام من أجل إجراء تحقيق أكثر فعالية في الفظائع المرتكبة في البلد، مع تجنب المزيد من العنف الواسع النطاق والإفلات من العقاب. ونحن على ثقة بأن السلطات الليبية الجديدة، بقدر ما تعزز قوتها وتبسط سلطتها تدريجيا على كامل أراضيها، ستفي بالتزامها بضمان تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم والتعاون مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في المستقبل لتحديد المسؤولين عن ارتكابها وتيسير تسليمهم إلى المحكمة لمقاضاتهم.

ونحث حكومة الوفاق الوطني على تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة وكفالة المحاكمة بكل الضمانات لعبد الله السنوسي وآخرين ممن يزعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قبل وأثناء وبعد الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ٢٠١١، بما في ذلك التهامي خالد ومصطفى الورفلي، الذين صدرت أوامر بالقبض عليهم هذا العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى التركيز في التقارير الأخيرة على الانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد القصر خلال احتجازهم في ظروف لا إنسانية. ويساورنا القلق لأن المدعية العامة، بعد أن حددت خلال مثولها السابق التحقيقات في ليبيا كإحدى أولويات عام ٢٠١٧، فإن مكتبها لا يزال يواجه صعوبات في الميزانية لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك، نؤيد طلبها توفير الموارد اللضرورية للوفاء بولايتها على نحو سليم وفي الوقت المناسب، وندعو أيضاً جميع الدول الأطراف القادرة على توفير التمويل اللازم إلى القيام بذلك.

ختاماً، تعرب أوروغواي مجدداً عن تقديرها لعمل المدعية العامة كما ينعكس في بياناتها عن الجرائم المرتكبة في ليبيا. ومن المؤكد أن ذلك سيساعد على تعزيز سيادة القانون وإقامة مجتمع ليبي أكثر عدلا وشمولا، تحترم في ظله الحقوق والضمانات لجميع سكانه احتراماً كاملاً.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بالفرصة التي يتيحها لنا نظر المجلس في التقرير الرابع عشر عن أنشطة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في ليبيا. ونشكر المدعية العامة فاتو بنسودة على وضوح العرض الذي قدمته.

السيد الرئيس، أنتم نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وأنتم من إيطاليا وبالتالي من روما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب المدعي العام الرامية إلى مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية وتحقيق العدالة للضحايا. ويمكن للمدعية العامة أن تطمئن إلى دعم السنغال الثابت كدولة طرف في نظام روما الأساسي، لولاية المحكمة متمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا. وهناك، للأسف، العديد من الضحايا الأبرياء، وهم يطالبون بالعدالة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعاون مكتب النائب العام الليبي حتى الآن في إطار هذا التحقيق وتصميم رئيس الوزراء الليبي على التمسك بسيادة القانون والتعاون مع المحكمة. وندعو مجلس الأمن أيضا إلى دعم المدعية العامة بحزم وأن يساعدها على إجراء تحقيقاتها بفعالية وكفاءة، وفقاً للولاية المناطة بها عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). والواقع أن من واجبنا كلنا – جماعياً وفردياً – الوفاء بالتزامنا بموجب ذلك القرار للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمساعدة في اعتقال ومحاكمة جميع الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم بموجب اختصاص المحكمة.

ويردد وفد السنغال أصداء القلق الذي أعربت عنه المدعية العامة إزاء حالات الجرائم المزعومة المرتكبة ضد المهاجرين والأعمال القتالية الدائرة بين أطراف النزاع، على النحو الوارد في تقرير المدعي العام. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية غير مستقرة، مما يجعل من الضروري الحد من نطاق التحقيق في أجزاء معينة من الأراضي الليبية، فإن مكتب المدعي العام يواصل عمله ويحقق نتائج هامة، مثل تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة أثناء نظر الدعوى المقامة ضد مصطفى بوسيف الورفلي. وفي ١ آب/أغسطس، أودع المدعي العام مذكرة اعتقال مختومة لدى الدائرة التمهيدية. وفي ١٥ آب/أغسطس، أعلنت الدائرة أمر اعتقال السيد الورفلي لضلوعه المزعوم في إعدام المحتجزين. وكان قد صدر في وقت سابق من هذا العام أمر بالقبض على التهامي خالد، في حين لايزال سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي طليقين وما زالت المحكمة تسعى بنشاط من أجل اعتقالهما.

ويشهد كل ذلك على التقدم الكبير الذي أحرزه مكتب المدعي العام في تحقيقاته، فضلاً عن تصميم المدعية العامة على إحراز تقدم في أسرع وقت ممكن بشأن المهمة التي أحالها المجلس إليها باسم العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في ليبيا غير مستقرة وهشة وتتطلب إرادة سياسية حقيقية من الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم على أساس القرارين ١٩٧٠(٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا، السيد غسان سلامة، الذي نشجعه على مواصلة وتعزيز المساعدة التي يقدمها لمكتب المدعي العام في إطار التحقيق. وبالمثل، نثني على الإنتربول لإسهامه القيم في إجراء التحقيقات، ولا سيما في البحث عن المشتبه بهم. ويجب مضاعفة جهود التعاون هذه إن أردنا تعزيز الحوار بين الطرفين وإرساء ثقافة العدالة، التي هي أساس السلام الدائم في ليبيا.

ختاما، يود وفدي أن يذكر بأن هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن في ليبيا يسير جنبا إلى جنب مع ضرورة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا. ولتحقيق ذلك، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن وكل أصحاب المصلحة المعنيين العمل معا من أجل تهيئة بيئة مستقرة وآمنة تستند إلى سيادة القانون.

ومكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا، وفي أماكن أخرى، لا تقتصر على المحكمة الجنائية الدولية وحدها؛ بل يجب علينا جميعا مكافحتها. وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من المدعية العامة نفسها في إحاطتها الإعلامية اليوم:

(تكلم بالإنكليزية)

”العدالة عنصر هام من عناصر السلام المستدام.“

وأود أن أضيف أن العدالة شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام.

السيد طوميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية الشاملة. لقد أحطنا علماً بالتقرير الرابع عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الذي يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا وهي غير مشجعة، للأسف. وفقا للتقرير، لا تزال الحالة في ليبيا غير مستقرة، مع وقوع اشتباكات بين الفصائل المختلفة في جميع أنحاء البلد وكذلك استمرار عدم الاستقرار السياسي وحالة أمنية هشة وانهيار سيادة القانون – مما أسفر عن تفشي انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إننا نشعر ببالغ القلق جراء التقارير التي تفيد بأعمال القتل غير المشروعة للمدنيين وعمليات الإعدام والاختطاف والتعذيب والاحتجاز المطول من دون محاكمة أو غيرها من الإجراءات القانونية. لقد علمنا من المعلومات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه في تشرين الأول/أكتوبر وحده كانت هناك ٣٨ إصابة في صفوف المدنيين، بما في ذلك ٢٣ قتيلا و ١٥ مصابا، نتيجة للأعمال القتالية في أنحاء ليبيا. ونشعر بالقلق أيضا إزاء حقيقة أن مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين في ليبيا قد عانوا من الاعتداءات والاحتجازات في ظروف غير إنسانية.

وتعتقد كازاخستان أن وجود حكومة فعالة وذات مصداقية أمر حاسم لتعزيز التزام ليبيا وقدرتها على استعادة النظام وتعزيز سيادة القانون والتصدي للإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق العدالة عن الانتهاكات السابقة. ويجب بذل كل جهد ممكن للتصدي للأزمة التي استمرت طويلا ولإيجاد حل سياسي يضع ليبيا على طريق يفضي لتحقيق السلام والمصالحة. في الوقت نفسه، وبغية تحقيق نتائج فعالة، نحن ندرك أنه على الليبيين أنفسهم الاضطلاع بدور قيادي في تلك الجهود. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن دعم المجتمع الدولي لليبيا لا يزال حيويا لاستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد. وللأمم المتحدة دور أساسي في تلك العملية.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الحالة في ليبيا لا تزال صعبة، ونأسف لأن الناس تقتل، بمن فيهم المدنيون. ونأمل أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا السيد غسان سلامة ببذل كل ما في وسعه في إطار الخطة التي قدمها لمواصلة إقامة حوار واسع التمثيل بين الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة. وستحتاج الأمم المتحدة إلى المساعدة والدعم الدولي الموحد، بما في ذلك من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة. ويجب أن تستند المساعدة إلى احترام السيادة الليبية وعدم وجود خطط خفية. ليس هناك بديل عن تحقيق إعادة توحيد البلد ومؤسساته الحكومية في أسرع وقت ممكن، بالشروط التي يحددها الليبيون أنفسهم، ويجب أن تعزز أيضا الجهود المبذولة لتنفيذ العدالة الدولية ومنع الإفلات من العقاب تحقيق تلك الأهداف.

وقد أحطنا علما بالتقرير الرابع عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا. وبالانتقال إلى المعلومات الواردة في التقرير، لم تطرأ أي تطورات كبيرة على المواضيع الرئيسية خلال الأشهر الستة الماضية. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية تتصرف بشكل انتقائي. في السنوات الست الماضية، لم يجر الشروع في قضية واحدة تتناول الجرائم المزعومة التي ارتكبها المتمردون. وقد تنحت المدعية العامة عن التحقيق في الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي.

وكما كان الحال من قبل، لا توجد حتى الآن معلومات في التقرير بشأن نوايا المحكمة فيما يتعلق بالفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فعلى سبيل المثال، جرت مجرد الإشارة إلى التقارير عن الهجمات الإرهابية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على مبنى المحكمة في مصراتة، بالرغم من أن المحكمة ينبغي أن تدرك تماما الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتقديم إرهابي تنظيم الدولة الإسلامية إلى العدالة. وبالرغم من أن المحكمة قد أعربت عن قلقها إزاء إجراءات الجيش في الأشهر الأخيرة في منطقة درنة، لم تحاول توجيه اتهامات إلى المجاهدين الذين يحتجزون السكان المحليين كرهائن لكافة الأغراض العملية.

وقد لاحظنا أن المحكمة قد اهتمت بالجرائم المزعومة ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، مدعية أنه في ظل ظروف معينة بعض تلك الجرائم قد تدخل في نطاق اختصاصها. من الواضح أن الجماعات الليبية التي تعمل في الخفاء والشبكات الإجرامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضالعة في السوق السوداء للهجرة غير القانونية. وننتظر المعلومات عن عمل المحكمة في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمحاولات التقرير تصوير الملف الليبي مرة أخرى كعبء يفرضه مجلس الأمن على المحكمة، فإن موقفنا لم يتغير. الاستنتاجات العامة التي توصل إليها وفد بلدي بخصوص إحالة المجلس للحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي أعربنا عنها في الإحاطات الإعلامية السابقة التي قدمتها المدعية العامة، لا تزال ذاتها.

السيد هاسيبي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للمدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية. إن اليابان ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب ودعم المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مكتب المدعية العامة، ونشيد بالإنجازات التي حققتها المحكمة حتى الآن. وكأكبر مساهم مالي في المحكمة الجنائية الدولية، ما فتئت اليابان تدعمها بهدف كفالة عملها على نحو فعال ومستدام في تعزيز سيادة القانون، بدعم من المجتمع الدولي.

وتعتقد اليابان أن المحكمة الجنائية الدولية قد أسهمت في إحراز تقدم مطرد في تحقيق العدالة الدولية. لكن نظرا لأن المحكمة ليس لديها سلطات إنفاذ خاصة بها، فإن تعاون الدول أمر حيوي لنجاحها، لأنها لا تستطيع العمل بفعالية أو تحقيق العدالة بدون ذلك التعاون. وفي ذلك الصدد، نرحب باستمرار العلاقة التعاونية بين مكتب المدعية العامة ومكتب النائب العام الليبي. إن إعادة تأكيد دولة رئيس الوزراء السراج خلال الاجتماعات مع المدعية العامة بنسودة على التزام ليبيا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أمر مشجع للغاية. ونأمل في أن يسفر ذلك الاتجاه الإيجابي عن نتائج في المستقبل القريب.

وتتابع اليابان عن كثب الحالة في أعقاب إصدار أمر بإلقاء القبض على محمود مصطفى بوسيف الورفلي بدعوى المسؤولية الجنائية عن ارتكاب جرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي. واليابان على استعداد للوفاء بالتزاماتها بموجب النظام الأساسي. وفيما يتعلق بسيف الإسلام القذافي، من المؤسف أنه ليس رهن احتجاز المحكمة بعد، على الرغم من مختلف الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة. ونشجع السلطات الليبية والمجتمع الدولي على التعاون تعاونا كاملا مع المحكمة، عملا بالقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

واليابان ملتزمة بدعم تنفيذ خطة العمل التي قدمها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف وانعدام الأمن في ليبيا، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف. وهذا يزيد من صعوبة إحراز تقدم في تحقيقات المدعية العامة. وفي ذلك السياق، نلاحظ تحليل مكتب المدعية العامة لإمكانية إجراء تحقيقات في الجرائم التي يزعم ارتكابها ضد المهاجرين، ونتطلع إلى المزيد من المعلومات.

وأود أن أختتم بياني بتكرار الإعراب عن دعم اليابان المستمر لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية. تعتقد اليابان اعتقادا راسخا أننا إذا أردنا كفالة تعزيز المحكمة الجنائية الدولية على نحو فعال لسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، يجب أن تنضم لها المزيد من البلدان، بما في ذلك الأعضاء في المجلس.

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف، في الوقت نفسه، أن تواصل الاستماع إلى الشواغل المختلفة المعرب عنها وبذل الجهود لتعزيز عالمية المحكمة، حتى تتمكن من اكتساب دعم أقوى لعملها.

إن وفد بلدي على استعداد للعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق تلك الغاية، ونحن نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم الملموس في جدول أعمال اليوم.

السيدة شولغين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بمشاركة الآخرين في الترحيب بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، في هذه القاعة اليوم، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة. إننا نقدر بإخلاص العمل القيم والجهود الدؤوبة للمحكمة وموظفيها في جميع الهيئات. فما فتئ عمل المدعية العامة يقدم مساهمة كبيرة في محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي، وفي تحقيق العدالة للضحايا. وتشيد حكومة بلدي بشكل خاص بالجهود التي بذلتها في تطبيق منظور جنساني متكامل في كامل مكتبها وتحقيقاتها، وكذلك في تقريرها.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا. وللأسف، لا تزال حالة المدنيين – الذين يدفعون ثمنا باهظا للنزاع الجاري – منذ اجتماعنا الأخير مع المدعية العامة في أيار/مايو (S/PV.7934)، هشة ومحفوفة بالمخاطر. وقد أدى انهيار سيادة القانون إلى انتشار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع أطراف النزاع. ويضطلع مكتب المدعية العامة في ظل هذه الظروف، بدور هام وأساسي. وترحب السويد بالجهود التي يبذلها المكتب للتحقيق في القضايا الجارية ولرصد الحالة في جميع أنحاء ليبيا عن كثب. كما نرحب بجهوده الرامية إلى تقديم طلبات جديدة للاستصدار أوامر بإلقاء القبض على الأشخاص الذين يزعم أنهم مسؤولون عن انتهاكات أو تجاوزات، إذا دعمت هذا الإجراء الأدلة والمعلومات ذات الصلة. فذلك أمر حيوي وحاسم في ضوء التقلب المستمر وانعدام الأمن في البلد. ويجب التحقيق في التقارير المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ويجب ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب.

إن دعم وتعاون مكتب المدعي العام الليبي والسلطات الليبية والدول الأطراف والدول الأعضاء وجميع الكيانات الأخرى ذات الصلة أمر بالغ الأهمية، لمساعدة مكتب المدعية العامة في الوفاء بولايته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب يحتاج إلى كامل الدعم السياسي والمالي، إذا أريد له النجاح في الاضطلاع بمهامه، بما فيها تلك التي طلبها منه المجلس. ومن الضروري أن نتابع قرارنا بإحالة ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ما دامت الحالة في البلد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وتشير السويد إلى قرار مجلس الأمن بإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة في عام ٢٠١١، وتعيد تأكيد دعمها الكامل لمكتب المدعية العامة للتحقيق في تصرفات جميع أطراف النزاع في ليبيا. ويشمل ذلك المزيد من الجرائم الأخيرة، مثل القضية المرفوعة ضد محمود الورفلي. ونحن نؤيد دعوة المحكمة السلطات الليبية للتعاون معها واعتقال وتسليم السيد الورفلي. وفيما يتعلق بقضية السيد التهامي، فإننا نلاحظ بقلق استمرار انعدام المعلومات عن مكان وجوده، ونكرر أملنا في سرعة القبض عليه ونقله عاجلا إلى المحكمة. إن على ليبيا وجميع الدول الأعضاء الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد.

لقد سمعنا من المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأسبوع الماضي عن جسامة الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يواجهها

اللاجئون والمهاجرون على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، بما في ذلك في ليبيا (انظر S/PV.8083). ونشعر بالجزع إزاء ورود تقارير عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب، وعن نساء يواجهن العنف الجنسي والجنساني في مراكز احتجاز المهاجرين، وكذلك في مراكز الاحتجاز العادية. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة فرص وصول المنظمات الدولية وينبغي تيسيرها. إن إعادة إنشاء وجود دائم للأمم المتحدة في ليبيا سيكون هاما للتصدي لتلك المسائل، ونرحب بجهود الممثل الخاص، سلامه، في ذلك الصدد. ونتشاطر رأي مكتب المدعية العامة أن بعض الجرائم ضد اللاجئين والمهاجرين تقع ضمن اختصاص المحكمة، ونؤيد المبادرة الرامية إلى استكشاف إمكانية التحقيق في الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر وبشبكات التهريب.

إن كفالة سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة أمور أساسية للمصالحة بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام. ويؤدي عمل المدعية العام والمحكمة الجنائية الدولية دورا هاما في ليبيا في ذلك الصدد. وحكومة بلدي تدعمهما دعما كاملا في اضطلاعهما بهذه المهمة الصعبة ولكن الهامة.

السيد تشنغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية. لقد ظلت الصين تتابع الحالة في ليبيا وتطوراتها عن كثب. كما تدعم جميع الجهود المؤدية إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد وتعزيز العملية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يظل ملتزما بالنهوض بعملية سياسية بقيادة ليبية وبملكية ليبية من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ودعم الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامه، في جهوده الرامية إلى تعزيز خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية ليبية شاملة بملكية ليبية وبتيسير من الأمم المتحدة وتحت قيادتها.

ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في ليبيا من تسوية خلافاتها عن طريق حوار سياسي شامل، على أساس الاتفاق السياسي الليبي، وأن تتوصل إلى حل يمكن أن يلبي شواغل جميع الأطراف ويعزز المصالحة الوطنية ويستعيد حكم الدولة ويسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وذلك شرط مسبق أساسي لتحقيق العدالة في ليبيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لتقديم مساعدة ملموسة وفعالة لعملية السلام الليبية.

وموقف الصين بشأن مسألة المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير.

السيد أبيي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها وعلى إحاطتها الإعلامية أمام مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع لا تزال تبعث على القلق. فقتل وجرح المدنيين، فضلا عن اختطافهم وتعذيبهم وتشريدهم واحتجازهم تعسفيا، يتواصل بلا هوادة. وتنتشر الجرائم العادية على نطاق واسع، بسبب الفوضى العامة وضعف المؤسسات القضائية، مما يخلق شعورا بالخوف وانعدام الأمن في ليبيا. إننا ندين جميع الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية التي لا تزال تسبب خسائر مدنية ومعاناة.

ويجب أن تتوقف معاناة جميع الليبيين، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال. ومن المهم أن نكافح الانتشار الواسع للشعور بالإفلات من العقاب في ليبيا. وتواصل إثيوبيا، في ذلك الصدد، تأييدها القوي لموقف الاتحاد الأفريقي المتمثل في أنه من المهم جدا مكافحة الإفلات من العقاب، مع احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. كما إننا نعتقد أن حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية أمر بالغ الأهمية. ويجب، في ذلك الصدد، تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية الليبية، ولا سيما جهازها القضائي وهيئاتها المختصة بإنفاذ القانون، بهدف نهائي يتمثل في كفالة سيادة القانون.

إن الحل الدائم لإنهاء مشكلة معاناة الليبيين وانتهاكات حقوق الإنسان ضدهم، سيكون عن طريق تسوية سياسية شاملة تلبي المطالب المشروعة لجميع الليبيين. ونؤيد، في ذلك الصدد، استمرار الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد غسان سلامة، للجمع بين جميع الليبيين لكي يتمكنوا من الاتفاق على مسار مستدام للسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية، بناء على خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة مملوكة لليبيين بتيسير من الأمم المتحدة وتحت قيادتها، وذلك ما أقره مجلس الأمن. ونشجع جميع الليبيين على مواصلة العمل معا في روح من التوافق والمشاركة البناءة والمجدية في العملية السياسية الشاملة المبينة في خطة العمل، وذلك لتحقيق نتائج ملموسة يمكن أن تيسر تنفيذها تنفيذا كاملا.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلم والأمن على الليبيين أنفسهم، فإن على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يواصل دعم جهودهم بصورة منسقة.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):أود أن أبدأ ايضا بتوجيه الشكر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بنسودة، على عرضها القيّم لأحدث المعلومات عن عمل مكتبها فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

وأود بداية أن أعرب مرة أخرى عن دعم بلدي الكامل لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية التي تعمل في سبيل تعزيز سيادة القانون ومكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب.

لقد استمر تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وطالعنا جميعا العديد من التقارير الواردة من مصادر مختلفة عن حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، كالقتل غير المشروع والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وغيرها. وكما هو الحال في الكثير من حالات النزاع، اعتاد السكان في ليبيا على استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة ووجود مؤسسات موازية. وشهدت طرابلس خلال الأشهر القليلة الماضية قتالا بين الميليشيات المتنازعة، بما في ذلك القصف المدفعي الذي تعرّض له المطار الرئيسي في المدينة والمناطق المحيطة به. وأدى تزايد استخدام المدفعية الثقيلة والصواريخ إلى ارتفاع عدد الخسائر في الأرواح، بما في ذلك في صفوف المدنيين. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الحالة في درنة، حيث تفيد التقارير بأن القتال الذي طال أمده قد ألحق أضرارا بالغة بالمدنيين.

وندين بأشد العبارات أيضا مقتل ٣٦ شخصا، عُثر على جثامينهم مؤخرا في مدينة الأبيار التي تقع على بعد نحو ٧٠ كيلومتر شرق بنغازي. ومن الضروري إجراء تحقيق فوري شامل ونزيه للكشف عن الحقيقة. وفي هذا السياق، نكرر دعوة المدعية العامة جميع أطراف النزاع إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفقا لأحكام نظام روما الأساسي المتعلقة بمسؤولية القادة وكبار المسؤولين عن منع وقمع ارتكاب الجرائم من قبل قواتهم.

وتتعلق المسألة الأخرى التي أود التشديد عليها بالانتهاكات المرتكبة بحق المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا. وأشير هنا إلى الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة. ونرى أن أنشطة المكتب في جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم المزعومة بحق الفئات الضعيفة قد تساعد على منع مثل هذه الجرائم والأنشطة غير المشروعة في مجال الاتجار بالبشر وشبكات التهريب في ليبيا.

ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن اتخاذ الظروف السياسية أو الأمنية، مهما كانت صعوبتها، ذريعة من جانب الدول لتبرير عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في الحالات التي أحيلت إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن. ومن الواضح تماما بالنسبة لأوكرانيا – بوصفها من البلدان التي تخضع حالتها

للتحقيق الأوّلي من قبل المحكمة الجنائية الدولية – أن التعاون الكامل مع المحكمة من جانب جميع الدول الأطراف والأطراف من غير الدول، بما في ذلك أعضاء المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية أمر بالغ الأهمية لنجاح المحكمة في الوفاء بولايتها.

ونحن ممتنون أيضا للمدَّعية العامة لتقديمها معلومات إضافية عن الدعاوى المرفوعة ضد السيد الورفلي والسيد التهامي والسيد القذافي والسيد السنوسي. ودون الخوض في التفاصيل، فقد تعثرت جميع هذه القضايا بسبب مشكلة رئيسية واحدة مماثلة. فمن جهة ما تزال المحكمة على التزامها بالتحقيق في الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي، غير أن من لديهم السلطة والسيطرة على المشتبه بهم في ليبيا لا يقدمون المساعدة لإحالتهم إلى المحكمة. وفي ذلك الصدد، فإننا نولي أهمية كبيرة لإعادة ليبيا مؤخرا تأكيد التزاماتها بالتمسك بسيادة القانون وضمان المساءلة، فضلا عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع إلى أن تتخذ ليبيا خطوات ملموسة وفقا لالتزاماتها القانونية، في تذليل تسليم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبالنظر إلى بعض التطورات الإيجابية في الحوار السياسي مؤخرا، نود أن نختتم بالتأكيد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية في جهودها الرامية إلى استعادة القانون والنظام في البلد ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان الحق في العدالة لجميع الضحايا. ولا شك أن من شأن الدور النشط الذي يضطلع به مكتب المدعي العام في مواصلة الاضطلاع بولايته بصورة مستقلة ونزيهة أن يساعد على تسريع تلك العملية.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تتوجه بالشكر إلى وفدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية. ونعرب عن تأييدنا للسيدة بنسودة في الاضطلاع بمهامها. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها المحكمة منذ عام ٢٠١١ في تنفيذ الاستعراض الذي أجري بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ونعيد التأكيد على أن تنفيذه بصورة فعالة يعتمد على التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة في ليبيا وخارجها.

وفي ذلك الصدد، ندعو حكومة الوفاق الوطني الليبية وأصحاب المصلحة وبلدان المنطقة إلى مضاعفة جهودهم التعاونية كي يتسنى لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية القيام بمهام التحقيق. ونؤكد مجددا أيضا أنه تقع على جميع الدول، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم غير ذلك، المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للإسهام في تيسير مهام التحقيق الموكلة للمحكمة، فتسهم بذلك في منع الإفلات من العقاب.

ونحيط علما كما ينبغي بالإحاطة الإعلامية والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعرب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء الأنباء عن حالات القتل والقتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي التي حدثت في العام الحالي والتي تؤثر على أطراف النزاع الليبي. ونوجه نداء عاجلا إلى الأطراف والجماعات المسلحة للكف عن جميع أعمال العنف نهائيا. وينبغي التحقيق في أي إجراء يتنافى مع القانون الجنائي الدولي بغية تحديد الأطراف المسؤولة ومعاقبتها. وفيما يتعلق بقضية الورفلي، فإننا ندعو حكومة الوفاق الوطني وجميع أصحاب المصلحة مرة أخرى إلى التعاون والإسهام في عمل مكتب المدعي العام أثناء التحقيقات في تلك الأنشطة المزعومة.

ونلاحظ، مع الشعور بالقلق، تواتر التقارير عن استخدام العنف والتحرش الجنسيين ضد المدنيين الأبرياء من قبل الأطراف بوصفهما من أساليب الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن هناك تقارير عن انتهاكات حقوق المهاجرين الذين هم عرضة لشبكات الاتجار بالبشر ويخضعون لممارسات الاسترقاق والاستغلال

الجنسي. ولا تقتصر التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام على تحديد هوية المسؤولين فحسب، بل إن بوسعها – في حالة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – أن تمارس اختصاصها في محاكمة مرتكبي تلك الجرائم أيضا. ويحدونا الأمل في أن نرى في التقرير القادم إحراز تقدم كبير في القضايا التي يجري التحقيق فيها.

ويجب إجراء تحقيقات فورية وشاملة من جانب المحكمة في التقارير المتداولة التي تشير إلى أنشطة تدخُّل محتمل من قبل المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو وغيره من الأشخاص ذوي الصلة بمكتب المدعي العام، في التحقيق الجاري في ليبيا. وذلك أمر ضروري لتحديد نطاق تلك الأنشطة. فلا شك أن نزاهة المحكمة أمر أساسي لضمان مصداقيتها وفعاليتها في نظر المجتمع الدولي. ونشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية هي مسعى عالمي لصالح جميع الدول، وأن المهمة الموكلة إليها بالغة الأهمية في تعزيز القانون الجنائي الدولي وصون السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وضمان مراعاة الأصول القانونية. وندعو في ذلك الصدد، جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التصديق على نظام روما الأساسي بهدف تحقيق عالميته.

ونختتم بالقول أنه لا شيء أيا كان، أن يبرر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية. ولكن يجب علينا التذكير مرة أخرى أن ما يشغل اهتمام المجلس ليس سوى كونه نتيجة مباشرة لسياسات تغيير النظام التي تؤثر عواقبها على ملايين الأشخاص ليس في ليبيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية الهامة إلى مجلس الأمن وعلى المعلومات الواضحة والمفصلة المقدمة في التقرير، ولا سيما التفاصيل الخاصة بالقضايا الجديدة ومذكرات التوقيف ذات الصلة. وبصفتي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنني أدرك بصورة خاصة المهمة الحساسة التي تضطلع بها. وتحت القيادة الحازمة للسيدة بنسودة، أحرز مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تقدماً كبيراً في مجالات عديدة مختلفة، وأود أن أعرب لها عن تقديرنا القوي ودعمنا الكامل.

لقد أُحيلت الحالة في ليبيا بالإجماع إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويسرنا أن نرى أن المدعية العامة قد جعلت ذلك من أولويات مكتبها، مع الاهتمام المستمر بالجرائم التي تُرتكب في البلد. ونرى أن الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة يمكن أن تحقق تطورات إيجابية، لا سيما إذا ظل المجلس موحداً وملتزماً بدعم ليبيا وساعد على ضمان تحقيق العدالة بطريقة منصفة ومحايدة. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا. لا بد من تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب تنفيذ جميع مذكرات التوقيف المعلقة الصادرة عن المحكمة. كما أنه من مصلحة المتهمين بارتكاب جرائم الاستسلام للولاية القضائية للمحكمة لكي يحصلوا على محاكمة عادلة.

يستتبع مبدأ التكامل أن تكون المحكمة هي محكمة الملاذ الأخير. والمحكمة الجنائية الدولية على استعداد لترك القضايا للسلطات المحلية، غير أنه يتعين على السلطات المحلية الامتثال لأحكام النظام الأساسي للمحكمة. ولا بد من إجراء التحقيقات والمحاكمات. ويجب أن يكون هناك تبادل مستمر للمعلومات مع المحكمة. وعندما تقرر المحكمة أن قضية ما لا يمكن أن تُحاكم على الصعيد الوطني، يقع على السلطات المحلية التزام بالامتثال لطلب المحكمة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعاون البناء والإيجابي للسلطات الليبية مع مكتب المدعية العامة. وفي الوقت نفسه، نشجع جميع

الليبيين على التعاون مع المحكمة في جميع التحقيقات الجارية. وستواصل إيطاليا دعم مكتب المدعية العامة في عمله الحساس بكل الطرق الممكنة. ويجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب، لأن المساءلة بالغة الأهمية في جهود المصالحة وتحقيق الاستقرار.

ويسرنا أن نعلم أن التقرير يشير إلى التعاون الجيد لمكتب المدعية العامة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص الجديد للأمين العام، غسان سلامة. كما نود أن نشكر السيدة بنسودة على المعلومات التي قدمتها عن التحقيق في ادعاءات ارتكاب جرائم ضد المهاجرين. لا تزال إيطاليا تشعر بالقلق إزاء احترام حقوق الإنسان في السجون الليبية وتشير إلى الالتزامات الدولية القائمة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونأسف لأن انعدام الأمن في ليبيا يعرقل قيام المحكمة ببعض التحقيقات في الميدان. ومع ذلك، نأمل أن التحسينات يمكن أن تغير الحالة الراهنة وتهيئ الظروف التي تتيح زيارة المدعية العامة للأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد مجدداً على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا في إطار الاتفاق السياسي الليبي. وتؤيد إيطاليا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وخطة العمل التي وضعها غسان سلامة لهذا الغرض، وتواصل العمل مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، بقيادة رئيس الوزراء السراج، لمساعدتها على التصدي للتحديات المستمرة في البلد.

ونشير مع بالغ القلق إلى تزايد مستوى العنف المسجل على أرض الواقع في الأسابيع القليلة الماضية. وندين بأشد العبارات الأحداث الأخيرة مثل قصف درنة ومقتل ٣٦ رجلاً في الأبيار، بالقرب من بنغازي. إنها مثيرة للقلق بشكل خاص في مرحلة بدأت فيها جهود الممثل الخاص للأمين العام لإعطاء دفعة جديدة للعملية السياسية تكتسب زخماً. ولذلك ندعو جميع الليبيين إلى الاتحاد والعمل معاً في دعم عملية المصالحة السياسية، على النحو المحدد من قبل الممثل الخاص للأمين العام سلامة في خطة عمله.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس اعتماد نهج أكثر تنظيماً في التعامل مع قضايا العدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، كما يعلم المجلس، سنواصل التشاور مع الدول الأعضاء لإيجاد حلول لصالح توسيع نطاق المناقشات بشأن دور العدالة الجنائية الدولية والمساءلة عن الجرائم الدولية في أنشطة المجلس. وأي حل من شأنه أن يُمكّن هذه المناقشة سيكون خطوة إلى الأمام. ينبغي أن تصبح العدالة والمساءلة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المجلس وإجراءاته الوقائية.

أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على هذه الإحاطة الهامة.

تدرك السلطات الليبية أنها هي المسؤولة عن مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة على جميع الأراضي الليبية، وأن تمسّكها بممارسة سيادتها وولايتها القضائية في ملاحقة المتهمين لا يعني عدم احترامها لقرارات قضاة المحكمة الجنائية الدولية أو عدم التعاون معها، حيث تنظر ليبيا للمحكمة كشريك هام ومساعد في إطار مبدأ التكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، وتمثّل ذلك في عدة لقاءات بين مكتب المدعية العامة للمحكمة والسلطات القضائية والسياسية في ليبيا، واتخاذ بعض الإجراءات الملموسة والهامة التي تكرّس التعاون والتكامل بين القضاء الوطني وقضاة المحكمة الجنائية الدولية. وهو تعاون أكدته السيدة المدعية العامة في العديد من تقاريرها.

من جانب آخر، نعي أن هناك تأخيراً في محاكمة وملاحقة المتهمين، وأن هذا التأخير لا يعني عدم رغبة القضاء الوطني في

محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وإنما هو تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا، وهي ظروف حالت دون قيام مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية بإجراء التحقيقات من داخل الأراضي الليبية. وهنا نؤكّد على أن قدرة القضاء الوطني في الإيفاء بالتزاماته في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون تتطلّب قيام المجتمع الدولي وبشكل عاجل بمساعدة السلطات الليبية في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها ليبيا بالتوازي مع الجهود المبذولة في إنجاح الحوار السياسي، وذلك من خلال دعم جهود توحيد وتفعيل المؤسسات الأمنية وبناء مؤسسات الدولة التي تمكّنها من تعزيز الأمن والاستقرار، والسيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها الانتهاكات، ومصادرة الأدوات التي تُستعمل وتُستغل في ارتكاب الجريمة، وخاصة الأسلحة، مما سيؤدي حتماً إلى قدرة القضاء الليبي على محاسبة مرتكبي الجرائم والحد من فرص وقوع المزيد من الجرائم والانتهاكات في ظلّ انتشار فوضى السلاح والمجموعات الإرهابية والمجموعات الخارجة عن القانون، وهذه الزيادة تعكسها تقارير السيدة المدعية العامة التي تصدر تباعاً.

إننا نُدرك ونتفهّم القلق الذي عبّرت عنه المدعية العامة فيما يتعلق بالمزاعم عن ارتكاب جرائم ضد المهاجرين. ورغم تسليمنا بحقوقهم وإدراكنا لحجم معاناتهم الإنسانية الناتجة عن الانفلات الأمني وانتشار الميليشيات وفوضى السلاح، التي طال أذاها حتى أبناء البلد، إلا أن ما نلاحظه في تقرير السيدة المدعية العامة وفي تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتقارير المنظمات الدولية المعنية هو التركيز على الانتهاكات والجرائم اللاحقة المُدَّعى ارتكابها في ليبيا ضد المهاجرين دون الاهتمام بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، التي تعدّ في حدّ ذاتها من أفظع الجرائم المنظّمة التي تنفّذها شبكات إجرامية دولية عابرة للحدود يتوجّب مواجهتها من المجتمع الدولي وفقاً للقانون الدولي الإنساني ولبروتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهنا نؤكّد على أن أي محاولة أو مطالبة لإرجاعهم إلى ليبيا تعتبر انتهاكاً خطيراً لحقوقهم وتعريضهم لممارسات خطيرة نظراً لما تعانيه ليبيا من فوضى أمنية.

وعليه نأمل أن تتضمن التقارير القادمة جهودا إجرائية حقيقية حول ما تم إنجازه لمحاربة هذه الشبكات الإجرامية، في دول المصدر والمقصد، فمن المعلوم أن بلدي يعتبر دولة عبور ويعاني من فوضى أمنية وبالتالي فإنه لولا وجود شبكات إجرامية في دول المصدر والمقصد لما كانت هنالك جرائم وانتهاكات تحدث في دول العبور.

وأخيرا، إننا نعي بأن هدف المجتمع الدولي هو تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، إلا أن هذا الهدف لن يتحقق في ليبيا بشكل تام ما لم يقم المجتمع الدولي بدعم وتفعيل الأجهزة الأمنية المهنية وتعزيز قدراتها لأنها الضامن الوحيد لتهيئة الأوضاع الأمنية والإدارية للسلطات القضائية لملاحقة المتهمين وإرساء ضمانات عدم تكرار الانتهاكات وبدون ذلك، لن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من الانتهاكات وارتكاب الجرائم، ولا شك أنكم تدركون أن إجراء التحقيقات والمحاكمات في ليبيا في التهم المدعى ارتكابها من شأنه أن يعزز تحقيق العدالة باعتبارها المكان الذي وقعت فيه الأفعال، المسندة للمتهمين، لأن بعضها مرتبط بجرائم أخرى وتجزئتها قد تؤدي إلى إفساد الأدلة وتضليل التحقيقات، وخاصة أن تحقيق العدالة يجب أن يشمل الجميع، وألا يقتصر على قضية معينة أو متهم معين.

وفي الختام، أشار أحد أعضاء المجلس الموقر إلى أن ليبيا تعاني من الإرهاب الإسلامي، وهذا غير مقبول بتاتا، ونؤكد على أن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي دين من الأديان.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠